

دور تنفيذ السياسات العامة

في تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي بالجزائر

The role of implementing public policies

in the realization of political, economic, and social stability in Algeria

د.حروش سلمى¹

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية الجزائرية

doct_selma.harr@hotmail.com

تاريخ الوصول 2019/06/27 القبول 2020/10/23 النشر علي الخط 2021/03/15

Received 27/06/2019 Accepted 23/10/2020 Published online 15/03/2021

ملخص:

يعتبر صنع السياسات العامة أحد أهم وظائف النظم السياسية، ومن مظاهر سلطتها. حيث تحمل في طياتها تلك المسؤولية نحو المجتمعات التي انتخبها ومنحتها الحق في ممارسة كل أنواع النفوذ الذي تخوله لها السلطة السياسية. وهذا ما يلزمها الاستجابة للمطالب والحاجات ومواجهة المشاكل والضغوطات على مستوى كل القطاعات. وبالتالي يعتبر تنفيذ تلك السياسات مرحلة جد مهمة ضمن مراحل صنع السياسات العامة، نظرا لما تنطوي عليه من تجسيد لأهدافها وقراراتها على أرض الواقع، ونظرا لما تعكسه من درجة فعالية النظام السياسي الحاكم بمختلف مؤسساته وأجهزته الإدارية، خاصة من حيث الآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي ترتبط بنتائجها المحققة.

الكلمات المفتاحية: تنفيذ السياسات العامة، الاستقرار السياسي، الاستقرار الاقتصادي، الاستقرار الاجتماعي.

Abstract :

Making public policies is one of the most important missions of political system, it's a manifestation of its power of making decisions and distributing wealth , And it's also considered as field to fulfill its obligations towards citizens. Implementing public policies is an important stage in the process of making public policies, because its in this stage where the decisions are carrying out. Also, the implementation of policies and development programs has a large influence on the realization of political, economic, and social stability.

Key words: implementing public policies, political economic and social stability.

¹ المؤلف المرسل: سلمى حروش البريد الإلكتروني: doct_selma.harr@hotmail.com

مقدمة:

تعتبر السياسات العامة تعبيراً عن سلطة النظام السياسي الحاكم الذي تجسده المؤسسات الحكومية استجابة لمتطلبات النظام الاجتماعي، وتكون على شكل قرارات وأهداف عامة تشمل أهم المطالب التي تمّ استقباليها، ليتم تنفيذها اعتماداً على برامج ومخططات محددة ودقيقة من حيث زمن التنفيذ والموارد المخصصة.

وبالتالي فإنّ تنفيذ السياسات العامة يعتبر مجالاً عملياً مهماً تبرز عبره السلطات العمومية مدى فعاليتها في تنفيذ الأهداف المحددة والقرارات المتخذة خلال عملية صنع السياسات والبرامج التنموية التي تتميز بالتنوع وتعدّد القطاعات التي تمسّها " قطاع اقتصادي، اجتماعي، ثقافي".

إنّ عدم قدرة النظام السياسي على الاستجابة للطلبات التي يستقبلها في ظلّ الضغوط التي يتعرض لها في سبيل إنجازها يعرّضه لفقدان الشرعية ويهدّده بالزوال، وبالمقابل فإنّ الاستجابة الفعّالة لتلك المطالب من خلال تنفيذ تلك السياسات يعمل على تحقيق حالة من الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي الذي يؤدي بالضرورة إلى ضمان الاستقرار السياسي للنظام.

سنحاول من خلال هذه الدراسة إبراز مدى قدرة التنفيذ الفعال للسياسات العامة في تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي بالجزائر، وذلك عبر الإجابة على التساؤل التالي:

كيف يساهم تنفيذ السياسات العامة في تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي بالجزائر؟

تعريف السياسات العامة:

تعدّد تعاريف ومفاهيم السياسات العامة بتعدد مقارنات التحليل التي تناولتها بالدراسة والبحث، حيث ساهم رواد كل مقارنة بمجموعة من التعاريف، سنحاول إدراج أهمّها.

عرّف هارولد لاسويل السياسات العامة بأنّها تلك النشاطات التي تتعلّق بتوزيع الموارد والقيم والمزايا وتقاسم الوظائف والمزايا الاجتماعية، بفعل ممارسة القوة والتفوذ والتأثير بين أفراد المجتمع من قبل المستحوزين على مصادر القوة.¹

يندرج هذا التعريف في إطار مقارنة النخبة التي تهتم على الخصوص بمحاولة فهم قيم وتفضيلات وتوجهات النخب الحاكمة، وطبيعة تأثيرها على صنع القرار واتخاذها.

تعرف السياسات العامة من منظور مقارنة المؤسسات الحكومية بأنّها تلك القرارات والخطط التي تضعها الهيئات الحكومية من أجل معالجة القضايا العامة في المجتمع.²

عرّف ديفيد إستون السياسات العامة انطلاقاً من مقارنة النظم التي يعتبر أحد روادها، بأنّها: توزيع القيم في المجتمع بطريقة سلطوية أمرّة، من خلال القرارات والأنشطة الإلزامية الموزعة لتلك القيم، في إطار عملية تفاعلية بين المدخلات والمخرجات والتغذية الراجعة.³

أولاً: تعريف تنفيذ السياسات العامة

إنّ السياسات العامة لا تنفّذ من تلقاء نفسها ولا يمكنها إحداث آثار وتحقيق نتائج ما لم تنتقل من مرحلة التصميم والصنع إلى مرحلة الإنجاز ميدانياً. لهذا لا بدّ أن يتم بعد صنع السياسة العامة واتخاذ القرارات وتحديد الأهداف، تنفيذها.

يقصد بالتنفيذ لغة: تحقيق الشيء وإخراجه من حيز الفكر إلى حيز التطبيق والواقع.

تنفيذ السياسات العامة هي العملية التي يتم في أثنائها تسخير فواعل اجتماعية وموارد لأجل إنجاز أهداف سياسية سبق تحديدها.⁴

كما تعني تنفيذ الأوامر الشرعية للسياسة، من خلال البرامج العامة والإجراءات. وعادة ما يعبر ذلك التنفيذ عن منحزات البيروقراطية الحكومية وعن مهاراتها الأدائية، على الرغم من أن بعض السياسات العامة قد تتطلب التعاون بين دوائر الدولة المركزية، والمحلية، والأفراد، والجهات الأخرى من خارج الحكومة "كالقطاع الخاص".⁵

كما تعرف أيضا بأنها مجموع النشاطات والإجراءات التنفيذية الهادفة لإخراج السياسة العامة أو قراراتها إلى حيز الواقع العملي، وتقوم على استخدام المصادر والموارد البشرية والمادية والتكنولوجية وغيرها، في سبيل تحقيق مقاصد السياسة العامة.

ترتبط فعالية تنفيذ السياسات العامة بتوفر مجموعة من العوامل:

- من المهم خلال مرحلة صنع السياسة العامة إشراك المعنيين بها أو الجمهور المستهدف في النقاش، وفتح مجال المساهمة في صياغة الأهداف التي سيكونون جزءاً منها. هذا ما سيزيد من شرعية تلك السياسات ويضمن الاستجابة الإيجابية لها وتعاون الجمهور المستهدف في تنفيذها.
- ضرورة متابعة القرارات والتوجيهات الصادرة عن الجهات المركزية "صناع القرار"، وفهم طريقة استقبالها وتبنيها، وإعادة صياغتها وتكييفها خلال التنفيذ من طرف الإدارات المحلية "وفق ما تحوله لهم سلطتهم التقديرية".
- مما يزيد من فعالية التنفيذ ويضمن تحقيق أهداف السياسة هو الانتقال من الرؤية المرحلية الخطية لصنع السياسة "التي تفصل بين كل مرحلة من مراحلها"، إلى رؤية ديناميكية مرنة يتم ضمنها فتح المجال للتداخل والتكامل بين مراحل صنع. حيث يمكن أن تسبق مرحلة التنفيذ مرحلة صنع القرار "كأن يصنع القرار كنتيجة للتجارب الميدانية التي خاضها الإداريون في مواجهة مشكلة ما"، كما قد تتزامن مرحلة التقييم مع مرحلة التنفيذ.
- لمرحلة التنفيذ دور كبير في التأثير على محتوى السياسة العامة من خلال آثارها الرجعية. حيث يتم على إثرها إعادة صياغة الأهداف والحلول المتلائمة مع الوقائع الميدانية ومشاكلها التي يعاد تحديدها وصياغتها باستمرار، وإعادة تخصيص الموارد بما يناسب تلك التعديلات. من هذا المنطلق، من الصعب الفصل بين مرحلتَي الصياغة والتنفيذ، وبالتالي فإنّ مرحلة التنفيذ لا تقتصر فقط على تجسيد القرارات والأهداف التي تمّ صنعها بل تعتبر مرحلة مساهمة في تكوين السياسة العامة.⁶

ثانياً: أهمية تنفيذ السياسات العامة:

إن ما يعكس أهمية عملية تنفيذ السياسات العامة، أنها تعتبر بمثابة المحك الحقيقي لما يعرف بـ "شرعية الإنجاز". فتنفيذ السياسات العامة بما تنطوي عليه من تحقيق المصلحة العامة للمواطنين، وإيجاد حلول للمشاكل التي تواجه المجتمع تعتبر مصدراً مهماً يستمد منها النظام القائم شرعيته.⁷

تنفيذ السياسات العامة كمجال لممارسة النظام السياسي لقدراته:

تعتبر قدرات النظام السياسي مؤشراً يدل على مدى كفاءته وفعالته، كما يعتبر محدداً يضمن بقاءه واستمراره نظراً لدور الاستغلال الأمثل لهذه القدرات في أداء النظام السياسي لمهامه وأدواره. ويعتبر تنفيذ السياسات العامة مجالاً مهماً يتم عبره بسط تلك القدرات واستغلالها لصالح النظام السياسي.

وقد ساهم غابرييل ألوند في صياغة تلك القدرات وتحليلها:⁸

- القدرة الاستخراجية: تعبر القدرة الاستخراجية عن قدرة النظام السياسي على تعبئة الموارد المادية والبشرية من البيئتين المحلية والدولية واستغلالها لإدارة شؤون المجتمع.
- القدرة التنظيمية: تعبر القدرة التنظيمية عن قدرة النظام السياسي على التحكم في سلوك الأفراد والجماعات والمؤسسات المكونة له، مع إمكانية استخدامه للإكراه المادي في سبيل ذلك مع احترام الحدود المسموحة دون التعدي على الحقوق والحريات العامة.
- القدرة التوزيعية: وهي تعبر عن قدرة النظام السياسي على توزيع القيم والمنافع المادية والمعنوية بين أفراد المجتمع.
- القدرة الرمزية: تعبر القدرة الرمزية عن قدرة النظام السياسي على تعبئة وتوجيه أفراد المجتمع عموماً أو جمهور مستهدف ما لصالحها سواءً لكسب التأييد بخصوص سياسة ما أو قرار ما، من خلال استغلال البعد التراثي والقيمي والإيديولوجي كأداة تأثير.
- القدرة الاستجابية: وهي تعبر عن قدرة النظام السياسي على الاستجابة للمدخلات التي يتم استقبالها من بيئته الكلية، والتفاعل الإيجابي معها من خلال مخرجات تتضمن سياسات قرارات.

المحور الثاني: انعكاس تنفيذ السياسات العامة على تحقيق حالة الاستقرار السياسي والاقتصادي

والاجتماعي بالجزائر

أولاً: دور تنفيذ السياسات العامة في تحقيق الاستقرار السياسي

مفهوم الاستقرار السياسي:

الاستقرار السياسي هو قدرة النظام على توظيف مؤسساته لإجراء ما يلزم من تغييرات لمواجهة توقعات الجماهير، واحتواء ما قد ينشأ من صراعات دون اللجوء للقوة والعنف إلا في أضيق الحالات "حفظ النظام والأمن"، دعماً لشرعيته وفعالته.⁹ وبالتالي فإن النظام السياسي المستقر هو النظام الذي يسوده السلم وطاعة القانون، والذي يتم في ظلّه صنع واتخاذ القرار وفقاً لإجراءات مؤسسية وليس نتيجة لأعمال عنف.¹⁰

أما رواد مقارنة النظم، فيربطون تحقق الاستقرار السياسي بتحقيق موضوعية المؤسسات والهياكل في المجتمع. ويقصد بذلك الحياد السياسي لأجهزة الدولة، واستقلاليتها.

وقد ربط أفلاطون تحقق الاستقرار السياسي بقدرة النظام السياسي على تحقيق الإشباع والزفاهية والأمن لأفراد المجتمع. في حين أكد لبيست بأنه محصلة أداء النظام السياسي الذي يعمل بكفاءة وفعالية في مجالات التنمية السياسية والاقتصادية، والشرعية السياسية، والفعالية.

يؤثر نجاح تنفيذ السياسات العامة أو فشلها عموماً سواءً كانت السياسة اقتصادية أو تنموية أو اجتماعية أو توزيعية بشكل مباشر أو غير مباشر في وضعية الاستقرار السياسي على مستوى الدولة.

مما لا شك فيه أن مستوى الصراع في المجتمعات ينخفض ويتراجع مع ارتفاع وانتعاش مستوى النمو الاقتصادي والتنمية ككل. في حين أن التخلف الاقتصادي وما تخلقه مظاهر الفساد السياسي، تؤدي إلى ظهور تفاوت اجتماعي قائم على تمتع أقلية من الناس بامتيازات مادية ومعنوية تؤهلها للعيش في رخاء على حساب أغلبية تعاني حالة من الحرمان والظلم القائم على التوزيع غير العادل للثروات والفوائض المالية.

من شأن هذه المظاهر تعزيز التوترات الاجتماعية وخلق مناخ اجتماعي يسوده الخوف والغضب والكراهية، ما يؤدي إلى ممارسات العنف السياسي.¹¹ ومن شأن ممارسات العنف من قبل الجماهير مقابلتها بعنف مضاد ممارس من قبل الدولة، وهذا قد يؤدي في حالة تفاقمه إلى ثورات داخلية تهدد استقرار الدولة وأمنها.

تعزيز شرعية النظام السياسي كآلية لتحقيق الاستقرار السياسي:

الشرعية مفهوم سياسي مركزي مستمد من كلمة شرع (قانون أو عرف ديني أو مدني معتمد وراسخ) يرمز إلى العلاقة القائمة بين الحاكم والمحكوم المتضمنة توافق العمل أو النهج السياسي للحكم مع المصالح والقيم الاجتماعية للمواطنين بما يؤدي إلى القبول الطوعي من قبل الشعب بقوانين وتشريعات النظام السياسي.¹² وتقوم الشرعية على ثلاثة عناصر:¹³

– **العنصر الدستوري:** ومضمونه أن السلطة شرعية لأنها قامت وفق مبادئ البلاد الدستورية والشرعية.

– **عنصر التمثيل:** بمعنى أن الشرعية تقوم على اقتناع المحكومين أن الذين في السلطة يمثلونهم.

– **عنصر الإنجاز:** أي أن الشرعية تقوم على الإنجازات الكبيرة التي تنجزها أجهزة ومؤسسات السلطة لفائدة المجتمع.

يتفق منظرو مفهوم الشرعية على الأساس الذي تنطلق منه، وهو أن القبول الطوعي لمواطني دولة ما بالحكومة هو ما يجعلها شرعية. ويعتبر ماكس فيبر من أوائل المفكرين الذين تناولوا مفهوم الشرعية بالتحليل. حيث قام بنسبها لتلك النظم السياسية التي تقبل شعوبها بها وتعترف بها كنظم شرعية صالحة تستحق التأييد والطاعة. وأكد بأن تلك الشرعية تستقى من ثلاثة مصادر أو أسس وهي: الشرعية التقليدية، الشرعية الكاريزمية، الشرعية العقلانية.¹⁴ غير أن القول بأن حكومة ما شرعية لا يعني بالضرورة أنها حكومة صالحة تخدم الصالح العام، بل يعني أن مواطنيها يعتبرونها ذات سلطات دستورية شرعية.¹⁵

وبالتالي فإن مصطلح الشرعية يتحدد معناه في تعبير المواطنين عن حالة الرضا والقبول إزاء النظام وممارسة السلطة. وحالة الرضا هذه تعتبر قيمة معنوية تبنى على التفاعل الإيجابي بين السلطة والمواطنين، ويتم ذلك من خلال تكامل عنصرين اثنين: الوحدة الفعلية بين أهداف السلطة وأهداف غالبية المجتمع؛ الممارسة الفعلية المعبرة عن هذه الوحدة في الأهداف، حيث تعتبر الممارسة والتجسيد الفعلي للأهداف قاعدة بناء الشرعية.¹⁶

شهدت قدرة القطاع العام على استمداد شرعيته بالاعتماد على الخلفية القانونية والدستورية فقط تراجعاً، ولم تعد كافية. بل ظهرت الضرورة للاعتماد على رشادة اقتصادية وعدالة اجتماعية أكبر، وهذا ما يتطلب تجديد قدرات الدولة على التكيف مع هذه المتطلبات.

مصادر الشرعية: يقوم قبول السلطة كسلطة شرعية على توفر حد أدنى من عوامل السيادة، والمساواة، والعدالة الاجتماعية. فعالية النظام السياسي كمصدر من مصادر الشرعية: يرتبط تحقيق الرضا المجتمعي واقتناع جميع أطراف المجتمع بشرعية النظام السياسي بقدرته هذا الأخير على تحقيق قدر معين من الفعالية في معالجة القضايا الداخلية والخارجية التي تواجهه، كقضايا التنمية والعدالة الاجتماعية، وتحقيق الحريات السياسية والاجتماعية، والحفاظ على الاستقرار السياسي والأمني، إضافة لقدرته على إدارة شؤون المجتمع بكفاءة وفعالية، ومدى قدرته على تنفيذ أهدافه وقراراته...¹⁷

فالفعالية عنصر مهم للنظام السياسي من خلال مساهمتها في ترسيخ السلطة على أسس قوية تتميز بالاستمرارية. فهي من خلال تحويل قوته "النظام السياسي" وشمولية سيطرته من الكم إلى النوع تضمن تحويل انصياع وطاعة المجتمع له من القوة والإجبار إلى الاقتناع والقبول والشعور بالواجب اتجاهه، وبالتالي ضمان الطاعة وتحقق الاستقرار.¹⁸

وبالتالي، يعتبر عنصر الفعالية أهم عامل لتحقيق الشرعية تعتمد عليه النظم السياسية التي تعاني من عدم القدرة على تحقيقها من منطلقات الديمقراطية والاستقرار المؤسسي والاستقرار والتوافق الإيديولوجي. حيث يتم اللجوء في ظل هذه النظم للخطط التنموية، والإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية، وتوسيع نطاق الخدمات العمومية الاقتصادية والاجتماعية وسياسات إعادة التوزيع "دولة الرفاه"، وفتح المجال لبعض الممارسات الديمقراطية الشكلية.

ثانيا: دور تنفيذ السياسات العامة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

إن تراجع قدرة القطاع العام على استمداد شرعيته من الخلفية القانونية الدستورية، والاعتماد عليها فقط كمصدر وحيد لها لم يعد كافيا، بل ظهر مصدر جديد لاستمداد الشرعية يقوم على سعي السلطات العمومية لتحقيق الرشادة الاقتصادية، والنهوض بالمهام الاقتصادية في سبيل الوصول إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

وقد برزت الأهمية الاقتصادية لتنفيذ السياسات العامة من خلال الدور الذي تلعبه السلطات العمومية في مجال تدخلها في ضبط ومراقبة ودعم الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية والحفاظ على التوازنات الاقتصادية الكلية. ويمكن إجمال مجالات تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بفضله سياساتها في ما يلي:¹⁹

تعزيز نشوء الأسواق؛ مواجهة قصور الأسواق واحتلال توازنها؛ تقليص مظاهر عدم المساواة وتحقيق مستوى الفعالية الأمثل في تخصيص الموارد؛ تصحيح العقلانية المحدودة للفواعل الاقتصادية.

مفهوم الاستقرار الاقتصادي:

الاستقرار لغة يعني الثبات والسكون، أما مفهومه الاقتصادي فهو العمل على المحافظة على الوضع الاقتصادي القائم، بغية تهيئة الظروف الملائمة لتحسين ذلك الوضع. ويتم تحقيق حالة الاستقرار الاقتصادي عندما يتحقق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة، وتفادي التغيرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار، مع الحفاظ على مستوى نمو حقيقي ومناسب في الناتج القومي،²⁰ إضافة إلى تحقيق التوازن الخارجي.

السياسات والبرامج التنموية كأداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي:

التنمية هي عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية الهادفة إلى إكساب المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراد، من خلال إتاحة الفرصة لهم للاستجابة لحاجاتهم الأساسية عن طريق

الترشيد المستمر لإستغلال الموارد المتاحة وحسن توزيع عائد ذلك الإستغلال²¹، وهي بذلك تقوم على ثلاثة أبعاد : بعد إقتصادي: يتمثل في تحقيق النمو الإقتصادي، وبعد إجتماعي: يتمثل في التوزيع العادل للثروة الناجمة عن البعد الإقتصادي، وبعد بيئي: يتمثل في الإستغلال العقلاني للموارد الطبيعية بهدف تحقيق حاجات الجيل الحالي والأجيال المستقبلية.

السياسات التنموية أو إستراتيجيات التنمية هي مجموعة من المخططات، البرامج، والمشاريع المختلفة التي تقوم الدولة بتسليطها وصياغتها وفق تصور ونسق فكري محدد خلال فترة زمنية معينة، قصد تحقيق أهداف طويلة المدى. وبمعنى آخر فهي تعكس جهود الدولة بمختلف مؤسّساتها الرسمية وغير الرسمية وبالتعاون مع القطاع الخاص، في وضع إطار نظري يعكس رؤيتها لنمط وصيغة التنمية التي تريد تحقيقها وهيكل محدد لتجسيد أهداف التنمية بمخلف أشكالها (الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، الثقافية..).

وكمثال على ذلك نذكر برامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2014:²²

سياسة الإنعاش هي أحد أدوات الاقتصاد الكلي ذات التوجه الكينزي، التي تتم في إطار استخدام سياسة الميزانية لإنعاش الطلب الكلي " أو العرض الكلي"، وإعادة بعث اقتصاد ما يعاني من حالة ركود، من خلال زيادة الإنفاق لتحفيز الإنتاج بما يحقّق ارتفاعا لمعدّلات النمو وامتصاص للبطالة. وتعتبر سياسة الإنعاش سياسة ظرفية يتمّ من خلالها السعي لتحقيق تلك الأهداف في المدى القريب.²³

حيث تمّ بعث برامج الإنعاش الاقتصادي مباشرة بعد عودة الاستقرار السياسي والأمني الذي شهد اضطرابا وتدهورا كبيرا خلال العشريّة السوداء، والذي كانت له آثار مدمرة للبنية الاقتصادية والاجتماعية بالجزائر. من جهة أخرى فقد سمح تحسّن الوضعيّة الماليّة للخزينة العموميّة للجزائر مطلع ال2000 والمرتبط بانتعاش سوق النفط وارتفاع أسعاره في الأسواق الدوليّة بالتحوّل في السياسات الاقتصادية المنتهجة نحو التوسع في الإنفاق العام من خلال برمجة سلسلة متتالية ومتكاملة من البرامج الاستثماريّة العموميّة.

حيث سجّلت أسعار النفط منذ سنة 1999 ارتفاعا كبيرا ساهم بقوة في تمويل الاقتصاد الوطني، حيث أنّ نموّ الصادرات النفطية ساهم في الرّفّع من الإيرادات العامّة التي بلغت سنة 2012 ال3455,6 مليار دج. بينما لم تتجاوز سنة 2000 ال1124,93 مليار دج.²⁴

وبالتالي فقد تكفلت السلطات العموميّة بوضع برامج وسياسات مستعجلة في سبيل دعم النمو الاقتصادي وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين.

وبرامج الإنعاش الاقتصادي عبارة عن سياسات مالية توسعية تتمثل في صياغة وتنفيذ برامج استثمارية عمومية في إطار سياسة الإقلاع الاقتصادي الذي انتهجته الجزائر لتدارك التأخر والتراجع الكبير في سيرورتها التنموية طوال عقدين من الزمن "سنوات الثمانينات والتسعينات".

وترتكز برامج الإنعاش الاقتصادي على الأسس الفكرية للنظرية الكينزية التي تقوم على تدخّل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال الإنفاق الحكومي الذي يحقّز الطلب الفعّال والذي يعقبه تحقّق توازن الاقتصاد الكلي وانتعاش اقتصادي.

تمثلت برامج الانعاش الاقتصادي 2001-2014 في ثلاثة برامج رئيسية:

✓ **برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2004-2001 (ND) Programme de soutien à la croissance économique**: خصّص له غلاف مالي قدر ب 525 مليار دج تمّ توزيعها على القطاعات التالية: البنية التحتية والأشغال الكبرى %40,1، تنمية بشرية ومحلية %38,8، الفلاحة والصيد البحري %12,4، دعم الإصلاحات %8,6.

✓ **برنامج دعم النمو 2009-2005 (NF) Programme complémentaire de soutien à la croissance**: هو سياسة اقتصادية تهدف إلى تسريع وتيرة النمو من خلال دعم الاستثمارات المحلية والأجنبية، واستحداث مناصب شغل في مختلف القطاعات الإنتاجية. وتحديث وتوسيع الخدمات العامة والبنى التحتية. وخصّص له في سبيل ذلك غلاف مالي ضخّم قدر ب 4202,7 دج، تمّ توزيعها على القطاعات التالية: برنامج تحسين معيشة السكان %45، برنامج تطوير البنية التحتية %40,5، برنامج دعم التنمية الاقتصادية %8، تطوير الخدمة العمومية وتحديثها %4,8، برنامج التكنولوجيات الجديدة والاتصالات %1,1.

✓ **برنامج توطيد النمو "برنامج دعم النمو الاقتصادي" 2010-2014 Programme de consolidation à la croissance économique (NK)**: يندرج برنامج توطيد النمو ضمن الجهود الحكومية لتعزيز التنمية الشاملة، ومواصلة ديناميكيتها وذلك من خلال استكمال المشاريع التي تمّ إطلاقها في إطار برنامج دعم النمو، وإطلاق مشاريع جديدة. وقد خصّص لهذا البرنامج غلاف مالي قدر ب 21214 مليار دج.

من أهمّ أهداف هذا البرنامج تدعيم النمو الاقتصادي من خلال السعي لتحقيق التنوع والرفع من القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني كمرحلة تحضيرية للاندماج في الاقتصاد العالمي. وتمّ توزيع الغلاف المالي لهذا البرنامج على القطاعات التالية: التنمية البشرية %49,5، تطوير البنية التحتية %31,5، تحسين الخدمة العمومية %8,1، التنمية الاقتصادية %7,6، الحد من البطالة %1,7، البحث العلمي %1,6.

إضافة لبرامج تكميلية أخرى تحلّت إنجاز هذه البرامج، كالبرنامج التكميلي 2004-2005. والبرنامج الخاص بتنمية مناطق الجنوب 2006-2009.

دور تنفيذ السياسات العامة في تحقيق التنمية المحلية: تبرز أهمية تنفيذ السياسات العامة في تحقيق التنمية المحلية من خلال الدور الذي تلعبه السياسات العامة المحلية في تحقيق التنمية المحلية.

تعرف التنمية المحلية بأنها عملية تغيير تتم في إطار سياسة عامة محلية تعبّر عن احتياجات الوحدات المحلية، وذلك من خلال التزام مسؤولي الإدارة المحلية وقدرتهم على استغلال مجموع الموارد المحلية المتوفرة وإدارتها بالمشاركة الشعبية للمواطنين في صنع وتنفيذ ومتابعة تلك السياسات، والاستفادة من الدعم الحكومي المادي والمعنوي، في سبيل تحسين مستويات المعيشة والارتقاء بها.²⁵

تبرز أهميّة تحقيق التنمية المحليّة من خلال دورها في :

— تحقيق تنمية إقليمية متوازنة عبر كل ولايات الوطن؛

— إنعاش المناطق المحليّة، وفتح مجال الاستثمار أمامها خاصة بفضل بعث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعم إنشائها ومرافقتها؛

– تعزيز علاقة الثقة بين المواطن ومؤسسات الدولة بفضل خصائص الإدارة المحليّة التي تقرب الإدارة من المواطن وتفتح له مجال المشاركة في تسيير محيطه المحلي، وتسمح له بالاحتكاك المباشر مع المسؤولين في الإدارات المحليّة؛

– إنّ تفعيل عمليّة التنمية المحليّة تساهم في رفع المستوى المعيشي للمواطن في بيئته المحليّة وتوفر له مختلف الخدمات العموميّة " البنى التحتيّة كالطرق وتوصيل المياه والغاز والكهرباء وشبكة الهاتف والإنترنت وغيرها، التعليم، الصحّة، النقل، الأسواق الجوّاريّة، تسيير النفايات، الرّيضة وفضاءات الترفيه،.." هذا ما يجعله في غنى عن التّقل إلى المدن الكبرى ويقلّل بالتالي من مظاهر التّزوح نحوها.

من أهم عوامل نجاح تنفيذ السياسات والبرامج التنموية المحليّة هو مشاركة المجتمع المحلي فيها سواء من حيث المشاركة في التّخطيط للتنمية المحليّة، أو المشاركة في تنفيذ مشروعات التنمية المحليّة، أو المشاركة في متابعة وتقييم مشاريع التنمية المحليّة:²⁶

– المشاركة في التّخطيط للتنمية المحليّة: إنّ فتح المجال للمشاركة في تحديد الأولويّات التنمويّة المحليّة وصياغة الأهداف التنمويّة ووضع البرامج، بمساهمة كل الأطراف المعنية في المجتمع المحلي من خلال لقاءات واجتماعات دوريّة تتخلّلها مناقشات جماعيّة واقتراحات وانشغالات تؤخذ بعين الاعتبار، يضمن تحقيق التّفاهم بين السّلطات الرّسمية والمواطنين، إضافة لأنّ المشاركة في التّخطيط تحول دون تسجيل الحرافات كبيرة في تنفيذ السياسات التنموية وذلك بفضل ما توفّره من فرص للحصول على معلومات وإحصائيّات دقيقة واقعيّة من الميدان.

– المشاركة في تنفيذ المشاريع التنمويّة: يمكن للمواطنين المشاركة في التنفيذ فعليًا سواءا بدعمهم المالي أو التّنظيمي أو بالموارد الماديّة والعتاد إضافة للجهد البدني، كما يمكنهم المشاركة المعنويّة من خلال التأييد والموافقة على محتوى تلك السياسات.

– المشاركة في متابعة وتقييم المشاريع التنموية المحليّة: هناك العديد من الآليات التي تسمح للمواطنين بالمساهمة في تقييم السياسات التنموية المحليّة ونقدها، ومن أهمها استطلاعات الرّأي، الاستعانة بالصحافة المحليّة، نقل الانشغالات لممثليهم بالمجالس الشّعبيّة البلديّة واستخدام المساءلة على مستواها، عقد جلسات الاستماع، وغيرها.

خصّصت الجزائر العديد من البرامج والسياسات التنموية المحليّة للمناطق الريفيّة والصّحراوية والهضاب العليا:

ففي إطار التنمية المحليّة وفي سبيل تعزيز العدالة والمساواة في التنمية الإقليميّة، وإتاحة فرص تنمية متكافئة لأفراد المجتمع عبر كامل الإقليم الوطني، خصّصت السّلطات العمومية برامج لتسريع التّمو بالمناطق الدّاخليّة والصّحراوية التي تعاني تراجع تنموي كبير مقارنة مع المناطق الشماليّة، وهي عبارة عن برامج تكميليّة لبرنامج دعم التّمو 2005-2009، تتمثل في: - البرنامج التكميلي لفائدة ولايات الجنوب جانفي 2006، والذي خصص له غلاف مالي قدر ب 377 مليار دج-البرنامج التكميلي لفائدة مناطق الهضاب العليا، فيفري 2006، وخصص له غلاف مالي قدر ب 693 مليار دج.²⁷

كما يمكننا في هذا السياق الإشارة إلى سياسة التّجديد الرّيفي والفلاحي 2009-2014 كسياسة عامة محلية يهدف تنفيذها لتحقيق تنمية ريفية متوازنة في الجزائر:

ترتكز سياسة التّجديد الفلاحي والرّيفي على القانون التّوجيهي للرّعاية الصّادر في أوت 2008. تسعى هذه السياسة لتحقيق أهداف استراتيجيّة تتمثل في تأمين المستثمرين الفلاحيين من ناحية العقار؛ مواصلة التّدعيم المالي لصالح التّجديد الفلاحي "من خلال مسح الديون، التّحفيز، الدّعم، المنح والقروض"؛ دعم الاستثمار العمومي في مجال الموارد المائيّة لتطوير

الفلاحة؛ مرافقة التّجديد الفلاحي عبر تعبئة القطاع الصّناعي؛ تنظيم مهنة الفلاحة وفتح آفاق مستقبلية للتصدير. أمّا بالنسبة للأهداف الحماسية لهذه السياسة فتتمثل في:

- تنفيذ 10200 مشروع جوارى للتنمية الريفية المندمجة في 2200 منطقة ريفية لصالح 730000 أسرة ريفية؛
 - تثمين 8 ملايين هكتار في المناطق السهبية والجبلية والصّحراوية من أصل 50 مليون هكتار من الفضاء الريفي في الجزائر؛
 - استحداث 750000 منصب عمل دائم خارج القطاع الفلاحي بالنسبة للمناطق الفقيرة والمحرومة.²⁸
- ترتكز سياسة التّجديد الفلاحي والريفي على ثلاثة ركائز متكاملة وهي: التّجديد الريفي، التّجديد الفلاحي، والمساعدة التقنية، إضافة إلى إطار تحفيزي يرافق البرامج الثلاثة:
- ✓ **برنامج التّجديد الريفي:** يستهدف التّجديد الريفي تحقيق تنمية إقليمية ريفية شاملة، منسجمة، ومتكاملة من خلال اشتغالها على أبعاد متعدّدة اقتصادية واجتماعية، وسعيها لتحقيق تنوع اقتصادي في المناطق الريفية. ويعتبر الهدف النهائي لهذه السياسة هو تحقيق تنمية متوازنة تمسّ كلّ الأقاليم وتتفادى إقصاء أو تهميش أيّ منطقة. ولا يضمن تحقيق هذه الأهداف إلا عبر إشراك كلّ الأطراف المعنية بالبرنامج والمتمثلة في كلّ الفواعل المحلية من جماعات محلية، جمعيات ومنظمات مهنية، مستثمرون فلاحيون، حرفيون، مؤسسات غير فلاحية، مصالح تقنية وإدارية، هيئات التكوين والقرض.²⁹
- ✓ **برنامج التّجديد الفلاحي:** تركز سياسة التّجديد الفلاحي على السعي لتحقيق الأمن الغذائي، والسعي لتحسين نسبة نمو الإنتاج الفلاحي بالمرور من نسبة 6% في الفترة 2000-2008 إلى نسبة 8,33% ما بين 2010-2014. ويتمّ تحقيق هذه الأهداف من خلال عصنة وتكثيف فروع الإنتاج من خلال دعم الاستثمارات المنجزة في هذا القطاع ومنح الأولوية للفروع المتعلقة بالمواد ذات الاستهلاك الواسع.
- ✓ **برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية:** يستهدف هذا البرنامج إدماج مختلف الفواعل في تنفيذ سياسة التّجديد الريفي والفلاحي نظرا لأهمية دورهم في تحقيق أهدافها. وذلك من خلال ما يقدمه من عصنة مناهج الإدارة الفلاحية؛ واستثمار هام في البحث والتكوين والإرشاد الفلاحي بغرض تشجيع وضع تقنيات جديدة وتحويلها السريع في الوسط الإنتاجي؛ إضافة لتعزيز القدرات المادية والبشرية لكل المؤسسات المكلفة بدعم منتجي ومتعاملي القطاع؛ وتعزيز مصالح الرقابة والحماية البيطرية والصحة النباتية، ومصالح تصديق البذور والشتائل والرقابة التقنية ومكافحة حرائق الغابات. كما يتمحور البرنامج على مختلف أشكال تقوية القدرات البشرية من خلال التكوين، وتقديم الاستشارات، ومرافقة الفئات المستهدفة من البرنامج، فضلا عن تعزيز الاتصال بمختلف الفواعل من أجل تحسيسهم وتجنيدهم للمشاركة في البرنامج.
- بالنسبة للأجهزة الإدارية المكلفة بتنفيذ سياسة التّجديد الريفي والفلاحي فتتمثل في:
- هيئات عمومية تتكفل بضبط السوق الفلاحية والغذائية، وضبط العقار الفلاحي؛ الإدارة المركزية؛ لجان تنفيذية للولاية يتم توظيفها عبر المناقصات وعقود التّجاعة؛ الإدارة اللامركزية وتمثل في البلديات الريفية والهيئات الموزعة حسب المناطق الطبيعية، كالمحافظة السامية لتطوير السهوب، ومحافظة تطوير الزراعة في المناطق الصحراوية؛ إلى جانب مديريات المصالح الفلاحية ومحافظة الغابات.

وتتمثل أهم إنجازات السياسة التي تم تسجيلها سنة 2011 في: 900000 مستثمر فلاحي مسجل على مستوى الغرفة الوطنية للفلاحة؛ 150000 شريك لدى الصندوق الوطني للتعاقد الفلاحي و300000 مستعمل؛ 1091 تعاونية فلاحية معتمدة و84000 منحط؛ 681200 أسرة معنية بالمشروع الجوارية للتنمية الريفية المندجة، وهو ما يعادل 3649456 من سكان الأرياف المتمركزة في المناطق النائية والمعزولة.

دور تنفيذ السياسات العامة في تحقيق الاستقرار الاجتماعي:

يقوم تحقق الاستقرار الاجتماعي على توفر العدالة الاجتماعية على مستوى الدولة، وانتفاء مظاهر الإقصاء أو الاستبعاد الاجتماعي التي يمكن أن تتولد جراء ممارسات الفساد خلال تقديم الخدمات العمومية وتنفيذ السياسات العامة والبرامج التنموية التي تكون موجهة بالأساس لكامل أفراد المجتمع بالعدل "باعتباره أهم محددات تحقق التنمية الشاملة".

مفهوم العدالة الاجتماعية ومحددات تحقيقها:

تُعرف العدالة الاجتماعية بأنها: "الحالة التي ينتفي فيها الظلم والاستغلال والقهر والحرمان من السلطة أو الثروة أو من كليهما. والتي يغيب فيها الفقر والتهميش والإقصاء الاجتماعي، وتندم الفروق غير المقبولة اجتماعيا بين الأفراد والجماعات والأقاليم داخل الدولة. ويتمتع فيها الجميع بحقوق اقتصادية واجتماعية وسياسية وبيئية متساوية، وحرّيات متكافئة. ويعمّ فيها الشعور بالإنصاف والتكامل والتضامن والمشاركة الاجتماعية، ويتاح فيها لأفراد المجتمع فرص متكافئة لتنمية قدراتهم وملكاتهم، وإطلاق طاقاتهم من مكانها، وحسن توظيفها لمصلحة وما يكفل له إمكانية الحراك الاجتماعي الصاعد من جهة، ولمصلحة المجتمع من جهة أخرى. والتي لا يتعرض فيها المجتمع للاستغلال الاقتصادي وغيره من مظاهر التبعية من جانب مجتمع أو مجتمعات أخرى."³⁰

يحتوي هذا التعريف الشامل على عوامل تحقق العدالة الاجتماعية والبيئة التي تنشأ فيها، وينشأ معها الشعور بالرضا لدى كل أفراد المجتمع. ويمكننا من خلالها استشفاف دور تنفيذ السياسات العامة وتقديم الخدمات العمومية وفق معايير الفعالية والعدل والمساواة في تعزيزها. ومن أهمها:

تحقق مفهوم المساواة والتكافؤ في الفرص التي توفرها مختلف مؤسسات الدولة لجميع مواطنيها دون تمييز، وهذا يعكس مفهوم التنمية المتوازنة المستدامة، وتطبيق مبدأ المساواة في الاستفادة من المرافق العامة.

توفير خدمات عمومية ذات نوعية لكامل أفراد المجتمع دون تمييز.

نشر المعلومات والإعلانات والإحصائيات "كإعلانات المسابقات الوطنية للتوظيف أو للالتحاق بمناصب في التكوين والتعليم، وإعلانات الصفقات العمومية، ومزايا الاستثمار، وغيرها" بكل شفافية وموضوعية لضمان المنافسة النزيهة للحصول عليها، وحرية الوصول إليها بالنسبة لكل طالبيها.

التوزيع العادل للثروة.

من شأن الشعور بالعدالة والإنصاف التي توفره هذه الممارسات تحفيز أفراد المجتمع ومؤسساته الرسمية وغير الرسمية على التنافس الإيجابي والبناء في سبيل تحقيق أهدافهم الخاصة والعامة "استثمارات ومبادرات اجتماعية وغيرها" تعود بالنفع عليهم وعلى المجتمع ككل. إضافة لإعادة بناء الثقة بين المواطن ومؤسسات الدولة.

إنّ غياب مقومات تحمّق العدالة الاجتماعيّة يؤدّي لتكوّن حالة من الحرمان النسبي التي لها آثار جدّ سلبية تزعزع حالة الاستقرار الاجتماعي، وتؤدّي إلى حالة من السخط التي يمكن أن ينجّر عنها ثورات وأحداث عنف.

حيث تظهر الحركات الاجتماعيّة والاحتجاجات داخل أنساق الدّولة، وتستههدف غالبًا سلطات الدّولة "صانع القرار" التي تعمل على إحداث التّغييرات والإصلاحات التي تستجيب لمطالبهم.³¹

أصبحت الحركات الاجتماعيّة والاحتجاجات شائعة جدًّا، حيث يعتبرها دارسو العلوم الاجتماعيّة جزءًا من الممارسة السياسيّة. فقد أصبحت قناةً من قنوات التّعبير التي يلجأ إليها المواطنون في ظلّ تراجع الشّرعيّة التّمثيليّة، ودور منظمات المجتمع المدني، وضعف قنوات الاتّصال الرّسميّة.

الحرمان النسبي³²: هو ذلك التّوتر الذي ينشأ من التّضارب بين ما ينبغي أن يكون وما هو كائن فعليًا فيما يتعلّق بإشباع القيم الجمعيّة.

وقد ساهم العديد من الباحثين في بلورة نظرية الحرمان النسبي على غرار كل من ROBERT DOWSE et JOHN HUGHES الذين أوعزا الاضطرابات التي تظهر في المجتمعات إلى الحرمان الذي يتشكّل نتيجة عدم تمكن الأفراد من الحصول على الأشياء التي يسعون إليها والتي يعتبرونها ذات قيمة كالدخل، القوة، الحرية، العدالة، المكانة. وكنتيجة لذلك تولد لديهم وتنمو حالة من عدم الرضا والغضب والعداء تجاه الجهة التي تسببت في الحيلولة دون إشباعهم لحاجاتهم وتحقيقهم لأهدافهم وحوصلهم على ما يعتبرونه حقًا لهم.

على هذا الأساس تم تعريف الحرمان بأنه **الفجوة** بين ما ينبغي أن يحصل عليه الأفراد وما يحصلون عليه فعلا أو يعتقدون أنّهم بإمكانهم تحقيقه.

الاستبعاد الاجتماعي³³: يتكوّن الشّعور بالاستبعاد الاجتماعي لدى فئة من أفراد المجتمع يحسون بشكل مستمر بحرمانهم وعجزهم عن الاقتراب من الوسائل التي تعود عليهم بالنّفع، إضافة لحرمانهم من الامتيازات والاستحقاقات في المستويات الاجتماعيّة المختلفة مقارنة بأفراد آخرين لديهم فائض من الوسائل والمنافع، ينتج عنه قيامهم بردود أفعال وتحرّكات ونضالات وصراعات يخوضونها في سبيل استعادة أو اكتساب حقوقهم المسلوبة منهم. وبالتالي يعتبر الاستبعاد الاجتماعي حرمانا نسبيًا ومزمنًا.

ويرتبط مفهوم الاستبعاد الاجتماعي بعدّة مفاهيم تعتبر مسببات تحقّقه:

- كالفقر والفقر متعدّد الأبعاد واللامساواة،
- إضافة إلى عمليّات بنائيّة مؤسّسية تكرس التّعطيل والخيبة والمنع، على مستوى البناء الهرمي لمؤسّسات الدّولة.
- إضافة لقضايا الصّراع الاجتماعي والتّغييرات الاجتماعيّة،...
- تحلّي الدّولة عن مسؤوليّاتها اتّجاه المجتمع.
- انتهاك التّبادل التّعاقدي للحقوق والواجبات بين أفراد المجتمع والدّولة من خلال التّلاعب بالمعايير.
- احتكار أصحاب القوّة للفرص الاقتصاديّة والاجتماعيّة وحتى السياسيّة لأنفسهم.
- التّوزيع غير العادل للقيم والثروة والفرص

- كما يبرز دور الدولة ومؤسساتها في خلق هذا النوع من أنواع الأزمات الاجتماعية، من خلال ممارسات الفساد البيوي المتغلغل عبر كل مؤسساتها وأجهزتها الإدارية، والمسير لكل سياساتها وبرامجها وخدماتها.
- وبالتالي يعتبر الاستبعاد الاجتماعي مصدرا أساسيا من مصادر الصراعات الاجتماعية التي تؤدي إلى زعزعة الاستقرار الاجتماعي في الدولة، والتي يكون لها آثار سلبية على استقرارها السياسي.

خاتمة:

اهتمت ورقتنا البحثية بإبراز الأهمية الكبيرة التي تنطوي عليها عملية تنفيذ السياسات العامة، من خلال دورها المباشر وغير المباشر في تحقيق الاستقرار السياسي، والاجتماعي، والاقتصادي. حيث يتم من خلالها ضمان تحقيق المصلحة العامة عبر تقديم خدمات عمومية متكافئة، وتوزيع الثروة وتخصيص القيم "عبر تنفيذ السياسات العامة القطاعية" وإنجاز المشاريع التنموية وتقديم الدعم...

كما أبرزنا خطورة التداعيات السلبية التي يمكن أن تنجم عن حدوث خلل وانحراف في النتائج المنتظرة منها على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي، وبالتالي تهديد الاستقرار السياسي للدولة. حيث يرتبط الاستقرار السياسي بمتغير الشرعية، الذي أبرزنا أهم عوامل تحقيقه وهو عنصر الإنجاز، والفعالية التي تبرز خلال مرحلة تنفيذ السياسات العامة.

يعتبر الاستقرار الاجتماعي مؤشرا يعكس مستوى الرضا العام عن مؤسسات النظام السياسي وأجهزة الدولة التنفيذية. حيث كلما زادت فعالية تنفيذ السياسات العامة، وإشراك المواطنين في الشأن العام من حيث اتخاذ القرار، وتنفيذه، إضافة لضمان تنمية إقليمية متوازنة يحترم فيها مبدأ مساواة المواطنين أمام الخدمة العمومية، كلما ارتفعت مستويات الثقة بين المواطن ومؤسسات دولته، وهذا يعزز حالة الاستقرار الاجتماعي.

وهذا ما يحتم على السلطات العمومية الاهتمام أكثر بمرحلة التنفيذ سواء من حيث كفاية الموارد المخصصة لها، ومن حيث كفاءة الأجهزة المكلفة بالتنفيذ، إضافة لتحديث تقنيات وأساليب الإدارة والتسيير العمومي وتسيير المرافق العامة.

قائمة المراجع:

1. هشام زغاشو، صنع السياسة العامة من منظور توزيع السلطة وعلاقتها بالرأي العام في الأنظمة المفتوحة، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية: العدد 10، 2015.
2. فهمي خليفة الفهداوي، السياسة العامة من منظور كلي في البنية والتحليل، ط1، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ص 33.
3. المرجع نفسه، ص 35.
4. فيريل هيدي، 1979، الإدارة العامة منظور مقارن، ترجمة محمد قاسم القريوتي، ط2، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ص 44.
5. فهمي خليفة الفهداوي، مرجع سبق ذكره، ص 273.
6. Antoine Mégie, Mise en Œuvre : un moment de l'action publique, p289.

7. حسين توفيق إبراهيم، 2001، النظم السياسية العربية الاتجاهات الحديثة في دراستها، ب ط، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص 294.
8. طاشمة بومدين، 2007، استراتيجية التنمية السياسيّة: دراسة تحليليّة للبيروقراطية، أطروحة مقدّمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسيّة، الجزائر: قسم العلوم السياسيّة والعلاقات الدوليّة، جامعة بن يوسف بن خدة، ص 38.
9. نيفين مسعد، الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي، القاهرة: مكتبة النهضة المصريّة، 1991، ص 05.
10. سفيان فوكة، مليكة بوضياف، الحكم الرّاشد والاستقرار السياسي ودوره في التنمية، ورقة مقدّمة في إطار فعاليات الملتقى الوطني الأوّل حول التحوّلات السياسيّة وإشكاليّة التنمية في الجزائر واقع وتحديات، المنعقد يومي 16 و 17 ديسمبر 2008، جامعة شلف، الجزائر، ص 12.
11. فضل الله محمد إسماعيل، 2008، أزمة القرار السياسي في دول العالم الثلث دراسة في الفلسفة السياسيّة، ب ط، ب ب ن، دار الجامعة الجديدة، 2008، ص ص 29 30.
12. عمر فرحاتي، 2014 أزمة القيادة في الوطن العربي وإشكالية الصراع بين السياسي والعسكري دراسة حالة الجزائر، رسالة دكتوراه في العلوم السياسيّة، الجزائر: تخصص تنظيم سياسي وإداري، قسم العلوم السياسيّة والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسيّة، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص 46.
13. ثامر كامل محمد الخزرجي، 2013، النظم السياسيّة الحديثة والسياسات العامة دراسة معاصرة في استراتيجية إدارة السلطة، ط1، الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ص 181.
14. خميس حزام والي، 2008، إشكاليّة الشّرعيّة في الأنظمة السياسيّة العربيّة مع إشارة إلى تجربة الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربيّة، ص ص 21، 22.
15. خميس حزام والي، مرجع سبق ذكره، ص 23.
16. خميس حزام والي، مرجع سبق ذكره، ص 29.
17. خميس حزام والي، مرجع سبق ذكره، ص 251.
18. خميس حزام والي، مرجع سبق ذكره، ص 255.
19. Antoine Bozio, Julien Grenet, 2010, économie des politiques publiques, Paris : Edition La découverte, p 09.
20. بتول مطر الجبوري، دعاء محمد الزّاملي، 2014، دور الإنفاق العمومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدّة 2003-2012، ب ب ن، مجلّة القادسيّة للعلوم الإداريّة والاقتصاديّة، المجلّد 16، العدد 01، ص 192،
21. محمد حسن دخيل، 2009، إشكاليات التنمية الإقتصاديّة المتوازنة: دراسة مقارنة، ط1، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، ص ص 16، 17.
22. علام عثمان، 25-28 جانفي 2015، واقع المناخ الاستثماري في الجزائر مع الإشارة لبرامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2014، مصر: الملتقى العربي الأوّل حول العقود الاقتصاديّة الجديدة بين المشروعيّة والثبات التشريعي، ص 04.

23. محمد مسعي، 2012، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، العدد 10، ص148.
24. نصير احمد، بنين بغداد، سياسة الموازنة العامة وتأثيرها على مؤشرات الأداء الاقتصادي في ظل برامج الإنعاش الاقتصادي حالة الجزائر للفترة 2001-2015، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 12، ص52.
25. اسليماني محمد، بايزيد علي، أهمية الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، مجلة الاقتصاد والتنمية، العدد 02، المجلد 02، ص 172.
26. حجاب عبد الله، جوان 2017، التنمية المحلية: النظريات الاستراتيجية والأطراف الفاعلة في تحقيقها، الجزائر: مجلة الدراسات القانونية والسياسية: العدد 06، ص ص، 263، 264.
27. علام عثمان، مرجع سبق ذكره، ص7.
28. هانك جونستون، ترجمة أحمد زايد، الدول والحركات الاجتماعية، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2018، ص09.
29. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مسار التجديد الريفي والفلاحي، عرض وآفاق، ماي 2012، ص 10.
30. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي و الريفي، عرض و آفاق، ماي 2012، ص ص 6، 7.
31. إيناس محمد الجعفرأوي، 2015، مجلة بحوث اقتصادية: دراسة نقدية لكتاب إبراهيم العيسوي العدالة الاجتماعية والنماذج التنموية مع اهتمام خاص بحالة مصر وثورتها، العدد 71، ص175.
32. محمد عبد الكريم الحوراني، 2012، الاستبعاد الاجتماعي والثورات الشعبية: محاولة للفهم في ضوء نموذج معدّل لنظرية الحرمان النسبي، المجلة الأردنية للدراسات الاجتماعية، المجلد 05، العدد 02، ص ص، 231، 233.
33. عبد الكريم حوراني، مرجع سبق ذكره، ص ص، 235، 237.